العدد 05 المجلد 03
السنة 2021
ISSN 2710- 8538

مجلة "الأصالة" للدراسات والبحوث

معايير ضمان جودة البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر

Criteria for ensuring the quality of scientific research in higher education institutions in Algeria

,

د, لحبيب بلية

كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم
lehbib.bellia@univ-mosta.dz

تاريخ إرسال المقال: 15/ 06/ 2020 **تاريخ نشر المقال: 30/ 06 / 2021**

الملخص:

عمدت الهيئات المشرفة على مؤسسات التعليم العالي، في مختلف دول العالم، إلى وضع أنظمة مرجعية يتعين على هذه المؤسسات الالتزام والتقيد بها، وهذا في سبيل ضمان جودة عمليات ومخرجات هذه المؤسسات، وهو ما قامت به وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر من خلال إرساء نظام مرجعي وطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي، يشمل العديد من الميادين، منها ميدان البحث العلمي.

وفي هذا الصدد، فسنحاول تسليط الضوء على معايير ضمان جودة البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر، وذلك من خلال أولا التطرق إلى مفهوم ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، وثانيا استعراض المقاربة الجزائرية في مجال ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، وثالثا تشريح العناصر المكونة لميدان البحث العلمي في النظام المرجعي الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي.

الكلمات المفتاحية: الجودة؛ ضمان الجودة؛ البحث العلمي؛ النظام المرجعي الوطني.
تصنيف JEL: I23

Abstract:

The organizations supervising higher education institutions in different countries have established reference systems that these institutions must adhere to in order to ensure the quality of operations and outputs of these institutions, which was done by the Ministry of Higher Education and Scientific Research in Algeria through the establishment of a national reference system for internal quality assurance in higher education institutions, covering many fields, including the field of scientific research.

In this context, we will try to examine the criteria of assurance quality of scientific research in the higher education institutions in Algeria, by first addressing the concept of quality assurance higher education in institutions, and secondly review the Algerian approach in the field of quality assurance in higher education institutions, and thirdly dissecting the components of the domain of scientific research in the national reference system for internal quality assurance in higher education institutions.

Key words: Quality; Assurance Quality; Scientific Research; National Reference System.
Classification JEL :I23.

مقدمة:

على غرار باقي المنظمات الخدمية الأخرى استعارت المؤسسات التعليمية عموما، ومؤسسات التعليم العالي على وجه الخصوص، مدخل إدارة الجودة الشاملة أملا في الاستفادة من المزايا والفوائد التي يوفرها لصالح المنظمات التي تتبناه، في ظل بيئة تتميز، إضافة إلى التحديات الخارجية، بتحديات داخلية كتحدي التمويل والضغط الجماهيري والإقبال المتزايد بفعل ديمقراطية التعليم وغيرها.

وعلى هذا الأساس، وإعمالا لمنطق العولمة، لم يكن من الممكن لمؤسسات التعليم العالي في الجزائر كما لم يكن من المفيد لها أن تبقى بعيدة عن الزخم العالمي المتميز بتبني العديد من الآليات كضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي وكان لا بد عليها أن تسلك نفس الطريق وتتبنى في البداية العديد من الآليات التي ترتكز على التقييم وصولا إلى إرساء مقاربة وطنية لضمان الجودة، تجلت على الخصوص في إقرار النظام المرجعي الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي سنة 2014.

وانطلاقا مما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية: فيما تتمثل معايير ضمان الجودة في ميدان البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر، على ضوء النظام المرجعي الوطني لضمان الجودة الداخلية ؟.

المحور الأول: مفهوم ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي

انتهجت معظم النظم التعليمية التي تأخذ بمفهوم إدارة الجودة الشاملة مقاربات لتحقيق الجودة في مختلف مراحل التعليم منها مقاربة ضمان الجودة التي تقوم على نظام تقييم الجودة، والذي بدأ في منظومة التعليم قبل الجامعي تحت مسمى التفتيش، ثم تحول خلال العقد الأخير من القرن العشرين إلى ما يعرف بنظام مراقبة المستويات التعليمية الذي انتقل إلى التعليم العالي.

1- تعريف الجودة في التعليم:

تعرف الجودة في التعليم على أنها: "مجموعة من الشروط والمواصفات التي يجب أن تتوافر في العملية التعليمية لتلبية حاجات المستفيدين منها وإعداد مخرجات تتصف بالكفاءة لتلبية متطلبات المجتمع".[1]

وتشير الجودة في التعليم أيضا إلى: "جملة الجهود المبذولة من قبل العاملين في مجال التعليم لرفع مستوى المنتج التعليمي (طالب، فصل، مدرسة، مرحلة) بما يتناسب مع متطلبات المجتمع".[2]

وتعني الجودة في التعليم كذلك: "الحكم على مستوى تحقيق الأهداف وقيمة هذا الإنجاز، ويرتبط هذا الحكم بالأنشطة أو المخرجات التي تتسم ببعض الملامح والخصائص في ضوء بعض المعايير والأهداف المتفق عليها".[3]

وانطلاقا من التعاريف السابقة فإن الجودة لا تتعلق بالمنتج التعليمي فقط المتمثل في المخرجات الجيدة من ذوي الشهادات الجامعية، بل تشمل جميع عناصر النظام التربوي، فهي بذلك تعكس مجموعة الأبعاد التي تشمل الفعالية والكفاءة والقدرة على تحقيق الغايات المحددة.[4]

2- تعريف ضمان الجودة:

انتشر مفهوم ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي بعد انعقاد مؤتمر الشبكة الدولية لوكالات ضمان الجودة في التعليم العالي بمونتريال في كندا سنة 1993، حيث ركز هذا المؤتمر على آليات ضمان الجودة في العديد من الخبرات والتجارب الدولية، كما استعرض الطرائق التقليدية والحديثة في ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي.[5]

ويعرف ضمان الجودة: "مجموعة من الخطط والأنشطة تطبقها إدارة المؤسسة في كافة الأقسام، وفي جميع المستويات، بهدف ضمان أن ناتج العمليات سوف يلبي حاجات الزبائن وتوقعاتهم، وذلك من خلال التأثير على الطريقة التي يتم وفقها تصميم المنتجات وتصنيعها وتفتيشها واختبارها، وتركيبها وتسليمها، وخدمتها، ويهدف نظام الجودة إلى تزويد الثقة بمنتجات المؤسسة".[6]

كما يقصد به: "قيام المنتج للسلعة أو المقدم للخدمة بالتعهد بأن السلع التي ينتجها أو الخدمات التي يقدمها تتطابق مع التصاميم والمواصفات والمعايير المقررة من ناحية الجودة، وأنها تقابل متطلبات الزبون وتشبع حاجاته ورغباته وتحقق رضاه".[7]

من خلال هذين التعريفين، نستنتج أن مفهوم ضمان الجودة هو عملية تحدث قبل وأثناء عملية إنتاج المنتجات وتقديم الخدمات، وتعمل على منع الأخطاء التي قد تحدث منذ البداية، فهو بهذا يختلف عن مراقبة أو ضبط الجودة الذي يعمل على كشف العيوب أو الأخطاء بعد حدوثها، فضمان الجودة يركز على تصميم الجودة في محاولة للتأكد من أن إنتاج المنتج يتم وفقا لمواصفات محددة سلفا، أي أنه وسيلة لإنتاج منتجات بدون عيوب وخالية من الأخطاء. والهدف من ذلك الوصول إلى "صفر عيوب"، على حد وصف "كروسبي" (Crosby)، وذلك بتحقيق مواصفات المنتج أو الحصول على الأشياء الصحيحة من المرة الأولى وفي كل مرة.[8]

إن ضمان جودة المنتج أو الخدمة يتم من خلال وضع نظام يعرف باسم نظام ضمان الجودة، والذي يحدد بدقة كيفية الإنتاج ويحدد المعايير. وينبغي المحافظة على معايير الجودة من خلال إتباع الإجراءات المنصوص عليها في نظام ضمان الجودة. وتقع مسؤولية ضمان الجودة على عاتق القوى العاملة التي تعمل عادة ضمن دوائر أو فرق الجودة، وهو ليس من مسؤولية المفتش[9]، وبالتالي فإن ضمان الجودة هو جزء من إدارة الجودة يركز على توفير الثقة بأن متطلبات الجودة سيتم تلبيتها من خلال جملة من الأنشطة المنهجية المخطط لها والمطبقة ضمن نظام الجودة، إذ يؤكد هذا المفهوم على مبدأ الوقاية، أي منع حدوث العيوب والأخطاء باعتماد أساليب ضبط موثقة على الأنشطة المنفذة في جميع مراحل تحقيق المنتج.[10]

3- تعريف ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي:

يعد ضمان الجودة في مجال التعليم العالي بمثابة: "عملية منظمة لتفحص الجودة تقضي بالتأكد من وفاء المؤسسة التعليمية (أو البرنامج التعليمي) بالمعايير ومن قدرتها على التحسين المستمر والوفاء بها لاحقا، بحيث أن المؤسسة تضمن الجودة لنفسها، وبحيث أن الجهة الخارجية تضمن للجمهور العام جودة التعليم في المؤسسة".[11]

ويعرف كذلك بأنه: "كافة السياسات والنظم والعمليات الموجهة نحو ضمان المحافظة على جودة خدمات التعليم المقدمة من المؤسسة وتحسينها. وهو وسيلة تستحدثها المؤسسة لتؤكد لنفسها وللآخرين أن الظروف قد هيئت كي يبلغ الطلبة المستويات القياسية التي حددتها المؤسسة لنفسها".[12]

ويعني أيضا بأنه: "مجموعة الإجراءات المخططة والمنهجية اللازمة لإعطاء ثقة كافية بأن المنتج التعليمي أو العملية التعليمية المؤداة تستوفي مطالب الجودة المطلوبة".[13]

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي يعني قيام هذه المؤسسات، بصورة منظمة ومخططة وممنهجة، بكل الأنشطة والإجراءات والسياسات التي من شأنها أن تؤكد لنفسها وتضمن للمستفيدين من خدماتها وتمنحهم الثقة بأن عملياتها ومنتجاتها التعليمية ومخرجاتها تتوفر على المعايير والمواصفات المطلوبة من طرفهم والمحددة مسبقا، كما تتفق مع توقعاتهم وتلبي احتياجات سوق العمل.

إن تبني ضمان الجودة يعني توجيه مؤسسات التعليم العالي كافة نشاطاتها الأكاديمية والإدارية والمالية نحو تحقيق رضا المستفيدين والعملاء وأصحاب المصلحة، مع التطوير والتحسين المستمر لجودة الخدمة

التعليمية المقدمة للطلبة، للوصول بهم إلى المستويات التي تحقق التميز التنافسي في سوق العمل المحلي والإقليمي والعالمي، ومن خلال مشاركة الإدارة والعاملين في تحقيق الجودة والتميز في الأداء، ووضع نظام لتقييم الأداء في كافة جوانبه، بما يحقق المعايير والمواصفات المحددة.

كما أن تبني ضمان الجودة يقتضي كذلك أن تضمن المؤسسة للمستفيدين من خدماتها احتواءها على طريقة تحسين مستمر ونظام تسيير ذا جودة داخلية. وما دام أن الجودة في مؤسسات التعليم العالي تعني بلوغ الأهداف، تعد المؤسسة التي بلغت أهدافها بأنها تدير وتحقق الجودة.[14]

وفي نفس السياق، يعني مفهوم ضمان الجودة أنه يمكن النظر إلى الجودة بوصفها التواؤم مع ما قررته المؤسسة، أي أن الأهداف المحددة قد تم بلوغها بطريقة تتسق مع معايير الجودة المحددة. ويظل هذا التعريف نسبيا للغاية ويفسح المجال لتفسيرات متباينة بشأن مستوى التشدد المطلوب، بحكم تنوع المهام والأهداف، وكذلك بحكم تأثير العوامل السياقية على اختيار معايير الأداء ووضعها موضع التنفيذ، حيث لا يمكن فصلها عن الملاءمة الاجتماعية، أي أنها بحث عن حلول لاحتياجات المجتمع ومشكلاته. إن الجودة لا تنصب على المخرجات فحسب، بل أيضا على العمليات التي يستحدثها نظام يعمل ككل متماسك لضمان هذه الملاءمة الاجتماعية.[15]

ويشير" بيلينجام" (Bellingham) إلى أن مؤسسات التعليم العالي بدأت تهتم تدريجيا بقضايا ضمان الجودة التي أصبحت تمثل دعامتها الأساسية للانطلاق على طريق التطوير والتحسين منذ عقد التسعينيات من القرن العشرين، حيث ركزت النظم المطبقة في ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي على ما يلي:[16]

- تخطيط وتنظيم المناهج الدراسية.
- عمليات التدريس والتعلم والتقييم الدراسي.
- التحصيل الدراسي وخدمات الدعم التعليمي المقدمة للطلبة.
- البنية التحتية والتجهيزات المتاحة لعمليتي التدريس والتعلم.
- دعم وضمان الجودة من منظور إستراتيجي مستدام.

المحور الثاني: المقاربة الجزائرية في مجال ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي

من بين المتطلبات الأساسية التي يتعين على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي القيام بها من أجل ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي إنشاء هيئة أو جهاز وطني يشرف على عمليات تقييم مؤسسات التعليم العالي، وبناء نظام مرجعي للجودة انطلاقا من الأهداف المحددة في القانون التوجيهي للتعليم العالي، كما يتعين على مؤسسات التعليم العالي من أجل التكفل بعمليات التقييم الذاتي على مستواها، استحداث خلية للجودة وتنصيب مسؤول ضمان الجودة الذي يحدد ويقترح ويقود الجودة داخل المؤسسة.

1- الجهاز الوطني لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي:

في الواقع شهد قطاع التعليم العالي في الجزائر توالي لجنتين في مجال ضمان الجودة، وهما على التوالي:

أ- اللجنة الوطنية لتنفيذ نظام لضمان الجودة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي (CIAQES):

أوصى المؤتمر الوطني للتعليم العالي والبحث العلمي المنعقد يومي 19 و20 ماي 2008 بالجزائر تحت عنوان "الحوصلة المرحلية بعد أربع سنوات من تطبيق نظام ل.م.د"، والندوة الدولية حول "ضمان الجودة في التعليم العالي بين الواقع والمتطلبات" المنعقدة يومي 1 و2 جوان 2008 بالجزائر، بضرورة تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر[17]، لذلك تم تأسيس لجنة وطنية لتنفيذ نظام ضمان الجودة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، وذلك بموجب القرار رقم 167 المؤرخ في 31 ماي 2010[18]، عهدت إليها مسؤولية صياغة وتتبع إحداث برنامج لتنفيذ نظام ضمان الجودة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي. وفي هذا الإطار فقد كلفت هذه اللجنة، حسب المادة 2 من هذا القرار، بالتنسيق مع الوكالات والهيئات المعنية، بالمهام التالية:

- إنشاء نظام مرجعي وطني يتضمن المقاييس والمعايير المتعلقة بضمان الجودة في ضوء المعايير الدولية.
- تحديد معايير انتقاء مؤسسات التعليم العالي الرائدة والمسؤولين عن ضمان الجودة لكل مؤسسة.
- وضع برنامج إعلامي يستهدف المؤسسات المعنية ووضع خطة تكوين لفائدة المسؤولين عن ضمان الجودة.
- تحديد برنامج لتنفيذ عمليات ضمان الجودة داخل المؤسسات المعنية وضمان متابعة تنفيذها.
- تنظيم العمليات الأولية للتقييم الذاتي للمؤسسات والأنشطة المستهدفة.
- تنظيم عمليات تقييم خارجي للمؤسسات والأنشطة المستهدفة.
- ضمان المراقبة في مجال ضمان الجودة.
- الجمع بين العناصر الضرورية لتحديد سياسة وطنية ونموذج لضمان الجودة وتحضير شروط إنشاء وكالة مكلفة بوضع هذه السياسة.

وقد تكونت اللجنة من أحد عشر (11) عضوا يمثلون الإدارة المركزية وأساتذة خبراء، معينون لمدة ثلاث (3) سنوات (المادة 3)، والذين ينتخبون رئيسا للجنة ونائبا للرئيس من بينهم (المادة 4)، كما يمكن للجنة دعوة كل شخص تكون مؤهلاته ضرورية لأعمالها (المادة 6).

ومن بين أهم إنجازات هذه اللجنة، قبل انتهاء عهدتها في ديسمبر 2014، إنجاز النظام المرجعي الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي، المستنبط والمستلهم من النظام المرجعي لضمان الجودة الداخلية في الجامعات المتوسطية (Aqi-Umed)، وهو المهمة الأساسية والرئيسية التي أنشئت من أجلها هذه اللجنة.

ب- لجنة وضع نظام لضمان الجودة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي:

بعد انتهاء عهدة اللجنة الوطنية لتنفيذ نظام لضمان الجودة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، المحدثة بموجب القرار رقم 167 المؤرخ في 31 ماي 2010، المذكور سابقا، والمحددة بثلاث سنوات، استبدلت بلجنة جديدة بموجب القرار رقم 2004 المؤرخ في 29 ديسمبر 2014، المذكور سابقا، سميت بلجنة وضع نظام لضمان الجودة قي قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، عهدت إليها مسؤولية وضع نظام لضمان الجودة قي مجال التعليم العالي والبحث العلمي، وكلفت في هذا الإطار، حسب المادة 2 من القرار، بإدخال وتطوير إجراءات ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، من خلال الاضطلاع بالمهام التالية:
- تأطير عمليات التقييم الداخلي والتقييم الذاتي للمؤسسات الرائدة، بما يتناسب مع الإطار المرجعي الوطني لضمان الجودة في التعليم العالي والبحث العلمي.
- مرافقة خلايا ضمان الجودة المحدثة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، ومساعدتها حتى تصبح عملية.
- تكوين مؤطري وأعضاء خلايا ضمان الجودة.
- وضع شروط إنشاء وكالة ضمان الجودة في التعليم العالي والبحث العلمي، لا سيما تكوين خبراء في ضمان الجودة.
- تنسيق ومتابعة كل النشاطات المرتبطة بضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والعمل على انسجامها.
- تطوير قنوات الإتصال حول النشاطات المرتبطة بضمان الجودة (علبة البريد الالكتروني، المواقع الالكترونية، الإعلام التقليدي، اللقاءات...).

وقد تشكلت هذه اللجنة من أربعة عشر (14) أستاذا باحثا وخبيرا في ضمان الجودة في التعليم العالي والبحث العلمي (المادة 3)، ينتخبون من بينهم رئيسا للجنة ونائبا للرئيس (المادة 4)، ويمكن للجنة أن تستعين بأي شخص من شأنه مساعدتها في أعمالها (المادة 6). غير أنه سرعان ما أعيد النظر في تشكيلة

هذه اللجنة، بموجب القرار رقم 761 المؤرخ في 17 جويلية 2016، المشار إليه أعلاه، من خلال استبدال بعض أعضائها وتقليص عددهم إلى (13) بدلا عن (14).

لقد تم تبني خيار ضمان الجودة الداخلية كخيار إستراتيجي، في مجال السياسة المتبعة لضمان الجودة، على حساب ضمان الجودة الخارجية الذي تم تأجيل تطبيقه إلى وقت لاحق تماشيا مع بروز مؤسسات متنوعة الطبيعة والشكل القانوني. إن وقوع الاختيار على التقييم الداخلي أو بالأحرى التقييم الذاتي كمرحلة أولى ينسجم مع مبدأ التطوير المستمر لجودة التعليم، حيث يتعين على المؤسسات وضع أهداف لتحسين الجودة ثم متابعة مدى تحقيقها لها، على أن يتم الانتقال إلى التقييم الخارجي للجودة من خلال إنشاء وكالة وطنية تابعة لوزارة التعليم العالي للقيام بعملية التقييم الخارجي.[19]

2- النظام المرجعي الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي:

عادة ما تشكل نماذج أجنبية معينة لضمان الجودة بمثابة مراجع، يمكن الاستعانة بها، ولكن لا يمكن بأي حال من الأحوال نقلها وتطبيقها حرفيا في سياق أجنبي مغاير، إذ يجب أن يأخذ تطبيق ضمان الجودة وهيكليتها وتنظيمها في الاعتبار السياق الوطني والإقليمي، والتاريخي، والسياسي، والاجتماعي، والاقتصادي. وبعبارة أخرى، تكتسي الجودة بعدا ثقافيا عميقا لا ينبغي أن يحجبه الجري وراء المعايير الدولية[20]، إذ يبدو أن البعد الثقافي من العناصر الأكثر ارتباطا بعوامل نجاح أو فشل تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جميع المنظمات الصناعية والخدمية، ويصبح هذا العنصر أكثر وضوحا في مؤسسات التعليم، لأن نجاح فلسفة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم بدولة ما لا يعني بالضرورة نجاحها في دولة أخرى، بل داخل الدولة الواحدة قد لا يعني نجاحها في مؤسسة تعليمية ما نجاحها في بعض المؤسسات التعليمية الأخرى[21]، لذلك هناك من يحذر من أن نظام الجودة الناجح لا يمكن نسخه، وعلى هذا لا توجد مؤسسة تعليمية تتناول الجودة الشاملة في إطارها النظري الخالص، إذ لا بد أن تجري على هذا الإطار بعض التعديلات بما يتوافق مع ثقافة المؤسسة وغرضها.[22]

وفي نفس السياق، اشتمل النظام المرجعي لضمان الجودة الداخلية في الجامعات المتوسطية (Aqi-Umed) على الميادين، والمجالات، والمراجع فقط، باعتبار أنه يمثل القاسم المشترك بين الجامعات المتوسطية، وترك لكل دولة حرية تضمين نظامها المرجعي المعايير والأدلة وقواعد التفسير التي تناسبها وتعكس تنظيمها وسياقها الخاص، حيث أن أنظمة ضمان الجودة في التعليم العالي تختلف بحسب طبيعة مؤسسات التعليم العالي، ونطاقها، وحجمها، ونوعها، والدولة التي تتواجد فيها، مما يفرض التنوع في الحلول وتكييفها مع الأوضاع المحلية.

وتأكيدا لذلك، ومن خلال مراجعة مسيرة حركة نظم الجودة في التعليم العالي، يتضح أنه من أجل تأسيس نظم وبرامج جودة قوية، يجب على مؤسسات التعليم العالي أن تبدأ أولا بتنفيذ برامج أولية لضمان الجودة بغية إرساء قاعدة متينة لبناء نظام ضمان الجودة، وهي المقاربة التي أخذت بها الجزائر، حيث نفذت عمليات للتقييم الذاتي، على مستوى مؤسساتها التعليمية، على أساس النظام المرجعي لضمان الجودة الداخلية في الجامعات المتوسطية (Aqi-Umed)، وانطلاقا من هذا الأخير واستنادا إليه قامت ببناء نظامها المرجعي الخاص بها.

وعلى هذا الأساس، فقد عكفت اللجنة الوطنية لتنفيذ نظام لضمان الجودة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي (CIAQES) منذ تأسيسها في 31 ماي 2010 على إعداد نظام للمعايير يكون له بعد وطني، حيث أعلنت هذه اللجنة بتاريخ 26 جانفي 2014 عن الانتهاء من إعداد النظام المرجعي الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي، والذي يتماشى وينسجم مع خصوصيات مؤسسات التعليم العالي الجزائرية، ومع السياق الوطني ويستند إلى النظام المرجعي لضمان الجودة الداخلية في الجامعات المتوسطية (Aqi-Umed)[23]، وهو يتكون من سبعة ميادين موزعة ومتفرعة إلى مجالات ومراجع ومعايير وأدلة، إضافة إلى أنه أرفق كل مجال ومرجع بقاعدة للتفسير، وذلك على النحو الذي يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (1)

مكونات النظام المرجعي الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي

الرقم	الميدان	المجال	المرجع	المعيار	الدليل
1	**التكوين**	7	23	49	108
2	**البحث العلمي**	3	17	33	55
3	**الحكامة**	5	27	53	181
4	**الحياة الجامعية**	4	14	25	71
5	**الهياكل القاعدية**	5	17	19	38
6	**العلاقة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي**	4	14	22	70
7	**التعاون**	3	11	19	40
المجموع		**31**	**123**	**220**	**563**

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى النظام المرجعي الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن النظام المرجعي الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي يتضمن سبعة (7) ميادين، فعلاوة على تضمنه للميادين الأربعة المكونة للنظام المرجعي لضمان الجودة الداخلية في الجامعات المتوسطية (Aqi-Umed)، وهي التكوين والبحث العلمي والحكامة والحياة الجامعية، فإنه يتضمن أيضا ثلاثة ميادين أخرى إضافية هي: الهياكل القاعدية، والعلاقة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي، والتعاون، كما يوضح الجدول عدد مجالات كل ميدان ومجموعها (31)، وعدد مراجع كل مجال ومجموعها (123)، وكذا عدد معايير كل مرجع ومجموعها (220)، وعدد أدلة كل معيار ومجموعها (563).

ويمكن تعريف مكونات النظام المرجعي الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي على النحو التالي:[24]

- **الميادين:** ويقصد بها القطاعات وأنواع الأنشطة (يمكن أيضا استخدام مفهوم الموضوع بالمعنى الواسع) في المؤسسة المعنية بالنظام المرجعي. ومن البديهي في غالب الأحيان أن تكون هذه الأنشطة مترابطة نوعا ما، غير أن المؤسسة يمكنها أن تتبنى خيار وضع نظام مرجعي يتضمن جزءا من نشاطاتها فقط. ومن الناحية العملية، ومن أجل جعل النظام المرجعي واضحا ومقروءا، يتم تقسيمه إلى عدة ميادين رئيسية (التكوين، والبحث العلمي، والحكامة، والحياة الجامعية، والهياكل القاعدية، والعلاقة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي، والتعاون).

- **المجال:** هي الميادين الفرعية، حيث ومن أجل جعل النظام المرجعي أكثر وضوحا يتم تقسيم كل ميدان رئيسي إلى العديد من المجالات التي يتم اختيارها بكيفية تجعلها تتطابق مع الأولويات المسطرة في تطوير الجامعة.

- **المرجع:** يترجم المرجع عمليا قيمة تعطيها المؤسسة، فهو يعني تحديد الأعمال الملموسة التي تمكن من تحقيق هذه القيمة بأعلى مستوى. من الناحية العملية، فإن المرجع هو عبارة عن هدف ينبغي بلوغه. من الناحية المثالية، يتأتى المرجع نتيجة إجماع داخل الجامعة.

- **قاعدة التفسير:** يشكل مفهوم قاعدة التفسير عنصرا محوريا بين المرجع والمعايير المرتبطة به. وتهدف قاعدة التفسير عموما إلى رسم حدود المرجع. يمكن أن يكون لقاعدة التفسير استخدامات مختلفة، فقد تستخدم من أجل شرح الانتقال من المرجع إلى المعايير المرتبطة به، أو من أجل توضيح كيفيات

تطبيق معيار معين، وفي كل الحالات، تهدف هذه القاعدة إلى تسهيل قراءة النظام المرجعي، والحد من مخاطر سوء الفهم لدى المقيمين.

- **المعيار:** هو العنصر النوعي أو الكمي الذي يسمح بتقييم مستوى تنفيذ المرجع. من الناحية العملية، يتم تقييم المعايير على أساس الأدلة التي ينبني عليها حكم المقيم.

- **الدليل:** هو العنصر الذي يسمح بتأكيد التحقيق الفعلي لمعيار معين والمستوى المحتمل لإنجازه وأدائه.

ومن ناحية أخرى، نشير إلى أن النظام المرجعي الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي يركز ويعتمد أساسا على أسلوب التقييم النوعي، حيث أنه غالبا ما يطلب تأكيد التحقيق الفعلي للمعايير بواسطة مؤشرات تكون عادة في شكل بيانات ومعلومات، أي (مقاربة الجودة بمعنى المواءمة مع الغايات)، ومع ذلك يعتمد هذا النظام المرجعي أحيانا على أسلوب التقييم الكمي، حيث يطلب من حين لآخر التأكد من تحقق المعايير من خلال مؤشرات كمية في شكل نسب مئوية وأعداد.

وعلاوة على ما سبق، تجدر الإشارة إلى أن النظام المرجعي الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي ينطبق على كافة مؤسسات التعليم العالي بغض النظر عن كونها عمومية أو خاصة. غير أن تسليم رخصة إنشاء المؤسسة الخاصة للتكوين العالي، أي بصيغة أخرى اعتماد وضمان جودة المؤسسات الخاصة للتكوين العالي، مشروط بالالتزام بدفتر شروط محدد بموجب القرار المؤرخ في 30 أكتوبر 2016[25]، وبالتالي فالمقاربة الجزائرية فيما يتعلق بفتح المؤسسات الخاصة للتكوين العالي، تأخذ بالتقييم على أساس المعايير، حيث تعد هذه الشروط بمثابة معايير، ذات طابع كمي وكيفي، محددة مسبقا، وهي تمثل معايير الحد الأدنى (مقاربة الجودة بمعنى تأمين معايير الحد الأدنى)، والتي تهدف إلى ضمان مطابقة هذه المؤسسات للقواعد المطلوبة وامتثالها لمساءلة الجهات المختصة في الوزارة المكلفة بالتعليم العالي. كما أنه اعتماد مؤسسي بالنظر إلى أن تسليم رخصة الإنشاء يكون بعد النظر إلى المؤسسة ككل وفقا لمعايير محددة.

3- خلايا الجودة ومسؤولي ضمان الجودة:

بموجب المراسلة رقم 138 المؤرخة في 13 فيفري 2011 الصادرة عن الأمانة العامة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي المتعلقة بإنشاء خلية ضمان الجودة على مستوى كافة مؤسسات التعليم العالي وتعيين مسؤول لهذه الخلية، أنشئت لدى كل مؤسسة جامعية خلية ضمان الجودة، ألحقت بمديرية الجامعة، وهي تتشكل من ممثلين لجميع كليات ومعاهد الجامعة، وقد تم تنصيب أعضاء هذه الخلايا من طرف رؤساء مؤسسات التعليم العالي، وقد أوكلت لهذه الخلايا مهمة إرساء وترسيخ ثقافة الجودة، في مؤسسات التعليم العالي. وبهذه الصفة فقد كلفت على الخصوص بالقيام بالأدوار والمهام التالية:[26]

- تمثل الخلية هيئة دائمة يقع على عاتقها إعداد وإرساء مساعي التقييم، كما أنها تمثل هيكلا مشتركا بين الجامعة والهيئات الوطنية للتقييم.
- تضمن الخلية متابعة وإرساء البرنامج الوطني للنشاط الرامي إلى التفعيل والتحسين المستمر لمسعى ضمان الجودة وترقيته مع الحث على تعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة للاتصال.
- تنظم الخلية نشاطات إعلامية حول مهامها وتقوم بالتحسيس بالنتائج المنتظرة من تطبيق نظام ضمان الجودة على مستوى الجامعة لتكرس نظام داخلي للجودة.
- تقود الخلية مساعي التقييم الداخلي للجودة في ميادين التكوين والبحث والحكامة والإطار العام لحياة الطلبة بالجامعات وتعزز تطوير الممارسات في هذه الميادين، ولهذا الغرض تحضر الإجراءات والمستلزمات وتعد البطاقات والوثائق الضرورية لذلك.
- تضمن الخلية تحضير وتنفيذ ومتابعة عمليات التقييم الذاتي على مستوى الجامعة، متحرية في ذلك الموضوعية والحياد ضمن مسعى مرحلي تدريجي على كل المستويات لنشر ثقافة التقييم بغرض تحقيق الجودة.

- تنسق الخلية مهمة تحرير تقارير عمليات التقييم الذاتي على مستوى الجامعة.
- تقود الخلية عمليات تكوين أعضائها في مجال ضمان الجودة، وتحرص على ذلك مستعينة بدعم اللجنة الوطنية لتنفيذ نظام لضمان الجودة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.
- تشارك الخلية في رسملة وديمومة تجارب الجامعة بخصوص ممارسة ضمان الجودة وتساهم في كل نشاط محلي، جهوي أو وطني لذات المجال من أجل تبادل التجارب والخبرات.
- تشجع الخلية الإتصال الداخلي والخارجي وتبذل كل الجهد من أجل المشاركة في مختلف التظاهرات التي تقام في مجال ضمان الجودة مع نظيراتها في مؤسسات التعليم العالي والهيئات الأخرى التي تعمل في نفس المجال.
- تسهر الخلية على جمع الدراسات والبحوث المنجزة في مجال ضمان الجودة من طرف مختلف الهيئات الوطنية والدولية العاملة في هذا الشأن.
- تنشر الخلية حصيلة نشاطاتها السنوية على الموقع الإلكتروني للجامعة.

وفي هذا الصدد، فقد تم تنظيم لقاءات تحسيسية وتحضيرية لإدراج آليات التقييم الذاتي وضمان الجودة على مستوى معظم مؤسسات التعليم العالي، كما أن خلايا ضمان الجودة تظل في نشاط متنام في هذا الشأن. وقد تبنت العديد من مؤسسات التعليم العالي مواثيق الجودة الخاصة بها، وباشرت عمليات التقييم الذاتي في إطار إعتماد وتطبيق الإطار المرجعي الوطني لضمان الجودة في مسعى للتحسين المستمر.[27]

ومن جهة أخرى، تم تعيين مسؤولي ضمان الجودة، وهم المسؤولون عن خلية ضمان الجودة على مستوى مؤسسات التعليم العالي، حيث تم اشتراط مجموعة من المعايير لانتقاء الشخص المطلوب لشغل هذا المنصب، تتمثل في:[28]
- الدافعية والانخراط في مشروع ضمان الجودة.
- الصرامة الإدارية وروح المبادرة.
- روح التلخيص والتحليل.
- مهارات في كتابة التقارير.
- الاستعداد والجاهزية والإنصات إلى الآخرين.
- القدرة على تحفيز انخراط وإشراك زملائه الآخرين.
- المرونة وروح التواصل.

وقد أنيطت بمسؤولي ضمان الجودة على مستوى مؤسسات التعليم العالي مسؤولية تحديد وتنسيق تفعيل سياسة ضمان الجودة في المؤسسة الجامعية من خلال القيام بما يلي:[29]
- تصور الإجراءات التي تضمن جودة نتائج المؤسسة.
- متابعة مسار التقييم الذاتي والتقييم الخارجي للمؤسسة.
- تحديد النقائص في مهام المؤسسة مقارنة بالنظام المرجعي، وتشخيص الأسباب واقتراح الحلول والتحسينات.
- المشاركة في التعريف العام بسياسة الجودة في المؤسسة.
- ضمان العلاقات مع مسؤولي المؤسسة.
- الإجابة على الأسئلة المتعلقة بفحص الجودة، والتحقق من صحة إجراءات ووثائق نظام الجودة.

المحور الثالث: مضمون ميدان البحث العلمي في النظام المرجعي الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي

بهدف توضيح مضمون ميدان البحث العلمي في النظام المرجعي الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي لا بد أولا من تحديد مفهوم البحث العلمي، ثم ثانيا التعرف على هيكلية هذا الميدان، وثالثا وأخيرا تشريح مكونات وعناصره.

1- مفهوم البحث العلمي:

هناك العديد من التعاريف التي أعطيت لمفهوم البحث العلمي، نذكر منها:[30]

حيث يعرف بأنه: "مجموعة الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان مستخدما الأسلوب العلمي وقواعد الطريقة العلمية في سعيه لزيادة سيطرته على بيئته واكتشاف ظواهرها وتحديد العلاقات بين هذه الظواهر".

كما يقصد به: "مجموعة من النشاطات التي تحاول إضافة معارف أساسية جديدة على حقل أو أكثر من حقول المعرفة من خلال اكتشاف حقائق جديدة ذات أهمية باستخدام عمليات وأساليب منهجية موضوعية".

كما يعني: "الوسيلة التي يمكننا عن طريقها الوصول إلى الحقيقة أو مجموعة الحقائق في موقف من المواقف، ومحاولة اختبارها للتأكد من صلاحيتها في مواقف أخرى، وتعميمها لنصل إلى النظرية، وهي هدف كل بحث علمي".

كما ينظر إليه باعتباره: "كافة الإجراءات المنظمة والمصممة بدقة من أجل الحصول على كافة أنواع المعرفة والتعامل معها بموضوعية وشمولية وتطويرها بما يتناسب مع مضمون المستجدات البيئية الكلية الحالية والممكنة".

ويعتبر البحث العلمي من بين الوظائف الرئيسية لمؤسسات التعليم العالي علاوة على وظيفتي التعليم وخدمة المجتمع، نظرا لما لوظيفة البحث العلمي من أهمية مساوية لوظيفة التعليم في عملية التنمية أيضا، وقد أعطيت البحوث المرتبة العليا في سلم الأولويات في كثير من البلدان وخاصة المتقدمة منها. وكما عهد إلى مؤسسات التعليم العالي بمهمة التعليم التي تؤدي إلى انتشار المعرفة والحفاظ على الثقافة، أنيطت بها أيضا مسؤولية البحث العلمي التي تعد الأداة الرئيسية لإثراء المعرفة وتقدمها.

وكثيرا ما تستعمل كلمتا البحث والتطوير على أنهما مترادفتان، وقد أصبحت صلة هتين الكلمتين وثيقة، وارتباطهما شائعا وعضويا باعتبار أن البحث العلمي أصبح الركيزة الأساسية لعملية التطوير، ومن هنا برزت أهمية وظيفة البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي. وقد كان للبحوث التي قامت مؤسسات التعليم العالي برعايتها على مر التاريخ تأثير كبير في تنمية الزراعة وتطوير الصناعة والطب وكثير من الجوانب الإنسانية الأخرى. غير أن سلم الأولويات للبحوث يختلف من بلد إلى آخر، وذلك يعتمد على مرحلة التطور التي يمر بها كل بلد[31]، لهذا كان الاهتمام بالبحث العلمي اتجاها عاما تأخذ به المجتمعات المتقدمة على أوسع نطاق، وتسعى المجتمعات النامية إلى التوصل به إلى مواجهة مشكلاتها المختلفة، وتطوير أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.[32]

وعموما يتوقع أن تكون مخرجات مؤسسات التعليم العالي، من جانب المنتجات العلمية والتكنولوجية للبحوث العلمية، الفئات الأربع التالية:

- البحوث العلمية والتطويرات التكنولوجية.
- الحلول للمشكلات الكبرى التي تعترض تقدم المجتمع.
- الحلول والتطويرات للقطاعات المختلفة.
- الإبداعات والابتكارات وبراءات الاختراع.[33]

وبالموازاة مع تطور دور مؤسسات التعليم العالي، برزت ثلاثة نماذج متمايزة من هذه المؤسسات في العالم، وهي نماذج مبنية، بالدرجة الأولى، على التوجه الوظيفي للمؤسسة (تعليم، بحث علمي، خدمة المجتمع)، حيث منح النموذج الفرنسي الأهمية والأولوية لتكوين الطلبة تكوينا مهنيا، أما النموذج الألماني فقد أعطى الأولوية للبحث العلمي، في حين ارتبط النموذج الإنجليزي بالجانب التكويني للأفراد خدمة للمجتمع.[34]

كما يمكن التمييز بين نوعين مختلفين من مؤسسات التعليم العالي (الجامعات)، وهي:[35]

أ- جامعات البحث الأكاديمي: وهي الجامعات التي ترتكز على التقاليد الأكاديمية العريقة وموجهة بشكل أساسي إلى البحث العلمي. وتمثلها اليوم الجامعات العريقة والتي لازالت محافظة على تقاليدها القائمة على الحرية الأكاديمية ومعاييرها الصارمة في القبول وطرق التعليم ونوعية الخريجين والمجلات العلمية المشهود لها بالرصانة، وكذلك الجامعات والأكاديميات الموجهة للدراسات العليا حصرا، وهذا النمط من الجامعات سواء كانت حكومية أو خاصة عادة ما تكون غير موجهة للربح، وهذا النمط من الجامعات يطلق عليه تسمية الجامعات الموجهة نحو البيئة العلمية.

ب- جامعات التعليم الأكاديمي: وهي الجامعات التي تركز على إعداد الملاكات المطلوبة في البيئة لأغراض عملية وتكوين المسارات المهنية والمهن المتخصصة، وهذه الجامعات هي الامتداد التاريخي لوظيفة التعليم الجامعي، إلا أنها أصبحت أكثر تكيفا مع تطورات البيئة العلمية والتكنولوجية والإنسانية وحاجاتها إلى الملاكات المهنية المتخصصة في هذه المجالات. والواقع أن هذه الجامعات في الغالب تكون موجهة للربح وأكثر انخراطا في الأعمال، لهذا يطلق عليها تسمية الجامعات الموجهة للأعمال.

وبالتالي، فإن مؤسسات التعليم العالي تسعى باختصار إلى رفع مستوى التعليم العالي والبحث العلمي، وتوفير التخصصات العلمية الحديثة في شتى المجالات، مع تحقيق علاقات جيدة مع المجتمع والاستفادة من مخرجاتها وتوظيفها في سوق العمل بالمجتمع.

2- هيكلية ميدان البحث العلمي في النظام المرجعي الوطني لضمان الجودة:

تضمن ميدان البحث العلمي المتضمن في النظام المرجعي الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي، ثلاثة (3) مجالات و(17) مرجعا و(33) معيارا و(55) دليلا. وهذا على النحو التالي:

جدول رقم (2)
مضمون ميدان البحث العلمي في النظام المرجعي الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي

الرقم	المجال	المرجع	المعيار	الدليل
1	تنظيم وهيكلة وتطوير البحث العلمي	9	17	28
2	العلاقات والشراكات العلمية	4	11	18
3	تثمين البحث العلمي	4	5	9
المجموع:		17	33	55

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى النظام المرجعي الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي

3- مكونات ميدان البحث العلمي في النظام المرجعي الوطني لضمان الجودة:

إن العناصر السالفة الذكر المكونة لميدان البحث العلمي المتضمن في النظام المرجعي الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي موزعة ومفصلة على النحو التالي:[36]

مجال: ب1- تنظيم وهيكلة وتطوير البحث العلمي
التفسير: يتعلق الأمر بالنسبة للمؤسسة بإنشاء الأجهزة المكلفة بتطوير البحث العلمي.
المرجع ب 11: تحدد المؤسسة أولوياتها في مجال البحث العلمي وتوفر الوسائل المناسبة.
التفسير: يتعلق الأمر بالنسبة للمؤسسة بتحديد مجالات البحث العلمي وترتيبها.

الرمز	المعيار	الدليل
ب 111	رتبت المؤسسة محاور البحث العلمي على	عدد المشاريع المسجلة على المستوى المحلي، الجهوي،

	أساس الأولوية من أجل تطوير المؤسسة.	الوطني والدولي يتوافق مع أولويات المؤسسة.
ب 211	توفير الموارد لفائدة أولويات البحث العلمي.	الوسئل المتاحة تغطي الاحتياجات التالية: - تأهيل المستخدمين، - هياكل مناسبة، - تجهيزات مناسبة، - إعتمادات مالية كافية.

المرجع ب 21: تتوفر المؤسسة على هيئات لقيادة البحث العلمي ومتابعته.
التفسير: يتعلق الأمر بالنسبة للمؤسسة بإنشاء الأجهزة الأساسية المتدخلة في قيادة البحث العلمي ومتابعته.

الرمز	المعيار	الدليل
ب 121	أنشأت المؤسسة هيئات قيادة تضمن السير الحسن لنشاطات البحث العلمي ومتابعتها.	1- هيئات القيادة موجودة وهي مفعلة. 2- يتم تطبيق الإجراءات التنظيمية واحترامها. 3- عدد محاضر الاجتماعات، تقارير البحوث العلمية، وحصائل البحوث العلمية.

المرجع ب 31: تنظم المؤسسة تفكيرا استراتيجيا وتقييما داخليا في مجال البحث العلمي.
التفسير: يتعلق الأمر بالنسبة للمؤسسة بوضع خطة (Canevas) تحدد عمليات التقييم الداخلي في مجال البحث العلمي.

الرمز	المعيار	الدليل
ب 131	وضعت المؤسسة نظام تقييم داخلي لنشاطات البحث العلمي.	1- تتوفر المؤسسة على ميكانيزمات مناسبة لضمان تقييم مخطط لنشاطات البحث العلمي. 2- تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار نتائج التقييم وتضع مخطط عمل للتحسين مع ضمان المتابعة. 3- وجود قاعدة بيانات تحين دوريا تضم كل معلومة تهم تحديد مؤشرات نشاطات البحث العلمي (مشروع البحث، النشر، البراءات، الموارد البشرية، ...).
ب 231	تطور البحث على مستوى المخابر.	ابتكار مواضيع البحث ومنهجيته.
ب 331	النقاش حول تطور البحث العلمي على مستوى المخابر.	عدد النقاشات التفكيرية حول توافق البحث العلمي مع المواصفات القياسية.

المرجع ب 41: تنظّم المؤسسة البحث العلمي حسب أولوياتها.
التفسير: يتعلق الأمر بالنسبة للمؤسسة بتسطير برنامج للبحث العلمي ملائم ومناسب.

الرمز	المعيار	الدليل
ب 141	التنظيم والتنفيذ يستجيب للأولويات المحددة.	تتفق اتجاهات البحث العلمي مع الأولويات المحددة.
ب 241	تتدعم هياكل البحث العلمي بمصالح دعم مشتركة في المجالات العلمية والتقنية والمالية.	1- مصالح الدعم محدثة ومنظمة. 2- الموارد المتوفرة كافية ومعبئة ومتضافرة.

المرجع ب 51: تطور المؤسسة بحثا علميا يلبّي احتياجات محيطها.
التفسير: يتعلق الأمر بالنسبة للمؤسسة بتكييف مواضيع البحث العلمي مع احتياجات محيطها.

الرمز	المعيار	الدليل
ب 151	تعتمد المؤسسة مشاريع بحث علمي تتماشى مع الاحتياجات المحلية.	عدد الاتفاقيات المنفذة مع الهيئات والمتعاملين السوسيو- اقتصاديين المحليين.
ب 251	تضع المؤسسة ميكانيزمات لقياس أثر البحث العلمي والتكنولوجي على محيطها.	1- التظاهرات العلمية والتقنية التي تجمع الباحثين والمتعاملين السوسيو- اقتصاديين. 2- عدد الاتفاقيات المبرمة مع المتعاملين

		السوسيو- اقتصاديين.

المرجع ب 61: تشجّع المؤسسة دينامكية البحث العلمي وتحفّز أساتذتها الباحثين.
التفسير: يتعلق الأمر بالنسبة للمؤسسة بخلق بيئة مشجعة لنشاطات الباحث.

الرمز	المعيار	الدليل
ب 161	توفير الظروف والموارد الضرورية للبحث العلمي.	الموارد المسخرة لتحسين بيئة البحث العلمي (الظروف السوسيو- اقتصادية للحياة وللعمل).
ب 261	تحفيز الباحثين عن طريق تثمين أعمالهم.	1- عدد المشاركات في التظاهرات العلمية من أجل المقارنة. 2- مكافأة الباحثين المشاركين في مشاريع البحث العلمي.
ب 361	دعم الابتكار.	مرافقة المؤسسة للباحثين في إبداعهم لبراءاتهم وفي حمايتها.

المرجع ب 71: تطور المؤسسة سياسة تكوين على البحث العلمي وبواسطة البحث العلمي.
التفسير: يتعلق الأمر بالنسبة للمؤسسة باستغلال البحث العلمي من أجل تكوين الباحثين.

الرمز	المعيار	الدليل
ب 171	وضع سياسة تكوين على البحث العلمي.	1- تضمن المؤسسة دمج طلبة الطور الثاني في فرق البحث. 2- تضمن المؤسسة دمج طلبة الطور الثالث في فرق البحث.

المرجع ب 81: تسهّل المؤسسة الوصول إلى المصادر الوثائقية اللازمة للبحث العلمي.
التفسير: يتعلق الأمر بالنسبة للمؤسسة بوضع كل المصادر الوثائقية الضرورية في متناول المجموعة الجامعية.

الرمز	المعيار	الدليل
ب 181	توفير رصيد وثائقي يستجيب لاحتياجات الباحثين.	1- تتوفر المؤسسة على مكتبة بها رصيد وثائقي يتم تدعيمه بانتظام. 2- تتوفر المؤسسة على بنك معلومات خاص بمجمل المصادر الوثائقية.
ب 281	استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال التي تسهل الوصول إلى المصادر الوثائقية.	1- تتوفر المؤسسة على نظام معلوماتي يسمح بالوصول عن طريق الإنترنت إلى المصادر الوثائقية. 2- تضمن المؤسسة الوصول إلى المصادر الوثائقية عن طريق موقع إلكتروني. 3- تتوفر المؤسسة على تجهيزات معلوماتية مناسبة للإطلاع على الرصيد الوثائقي المتوفر.

المرجع ب 91: تضمن المؤسسة وظيفة الاهتمام (اليقظة) بالتطورات المنهجية والعلمية والتكنولوجية.
التفسير: يتعلق الأمر بالنسبة للمؤسسة بضمان يقظة تكنولوجية.

الرمز	المعيار	الدليل
ب 191	هيكل (أو مرصد) اليقظة التكنولوجية والعلمية في حالة عمل.	يعد الهيكل تقريرا منتظما يتضمن توصيات تؤخذ بعين الاعتبار من طرف الباحثين.

مجال: ب2- العلاقات والشركاء العلميون

التفسير: يتعلق الأمر بالنسبة للمؤسسة بتحديد كيفيات الشراكة بينها وبين مختلف الشركاء.
المرجع ب 12: تحرص المؤسسة داخليا على تضافر نشاطات البحث العلمي.
التفسير: يتعلق الأمر بالنسبة للمؤسسة بتسيير نشاطات البحث العلمي بشكل عقلاني.

الرمز	المعيار	الدليل
ب 211	تتوفر المؤسسة على فرق متعددة التخصصات.	1- عدد الفرق المتكونة من باحثين من تخصصات مختلفة. 2- عدد مواضيع البحث التي تجمع باحثين من تخصصات مختلفة.

ب 212	تنظم المؤسسة بانتظام نشاطات ترويج ونشر أعمال البحث العلمي.	1- برنامج التظاهرات. 2- الانفتاح على الخارج (المحيط). 3- أثر النشاطات.

المرجع ب 22: تنتهج المؤسسة إستراتيجية شراكات تفضيلية في مجال البحث العلمي على الصعيدين الجهوي والوطني.
التفسير: يتعلق الأمر بالنسبة للمؤسسة بتشجيع التعاون الداخلي والوطني.

الرمز	المعيار	الدليل
ب 122	تتعرف المؤسسة على الشركاء المحتملين وإشكالياتهم.	1- فهرس محين للشركاء المحتملين. 2- قائمة للإشكاليات المحلية والجهوية القابلة لأن تكون موضوع شراكات بحث.
ب 222	تضمن المؤسسة حركية الباحثين على المستوى الوطني.	عدد الباحثين المشاركين في نشاطات خارج مؤسستهم.

المرجع ب 32: تضمن المؤسسة تطوير الشراكة الدولية في مجال البحث العلمي.
التفسير: يتعلق الأمر بالنسبة للمؤسسة بتشجيع التعاون الدولي.

الرمز	المعيار	الدليل
ب 132	للمؤسسة اتفاقيات ومشاريع بحث بالتعاون مع مؤسسات دولية.	عدد الاتفاقيات المفعلة، والمشاريع والباحثين المشاركين.
ب 232	تضمن المؤسسة حركية الباحثين على الصعيد الدولي.	حصيلة مفصلة للتبادلات المحققة.
ب 332	يشترك الباحثون في تأطير الرسائل مع نظرائهم الأجانب.	1- عدد الرسائل المعنية بالتأطير المشترك. 2- عدد الرسائل المناقشة (المعنية بالتأطير المشترك).
ب 432	تستقبل المؤسسة باحثين أجانب.	عدد الباحثين الذين تم استقبالهم.

المرجع ب 42: تتوفر المؤسسة على سياسة للتعريف بإنتاجها العلمي ونشره.
التفسير: يتعلق الأمر بالنسبة للمؤسسة بتوفير كل الوسائل الضرورية لإظهار نشاطات البحث العلمي.

الرمز	المعيار	الدليل
ب 142	تنشر المؤسسة نتائج أعمال أبحاثها العلمية.	ظهور منشورات في مجلات وطنية ودولية.
ب 242	المؤسسة تنظم وتشارك في تظاهرات علمية.	1- تطور عدد التظاهرات المنظمة. 2- تطور عدد المداخلات الوطنية والدولية المقدمة.
ب 342	تتوفر المؤسسة على موقع إلكتروني يستجيب للمواصفات القياسية.	1- باب مخصص للإنتاجات العلمية. 2- التحيين المنتظم للموقع.

مجال: ب3- تثمين البحث العلمي

التفسير: يتعلق الأمر بالنسبة للمؤسسة بوضع ميكانيزمات تشجع على تثمين البحث العلمي.
المرجع ب 13: تنتهج المؤسسة سياسة لتثمين نتائج البحث العلمي ونقلها.
التفسير: يتعلق الأمر بالنسبة للمؤسسة بالاستفادة من نتائج البحث العلمي وضمان نقلها إلى القطاع السوسيو- اقتصادي.

الرمز	المعيار	الدليل
ب 113	تدمج المؤسسة نتائج البحث في التكوين الأولي.	برامج يعاد تحيينها.
ب 213	تنظم المؤسسة تكوينات متخصصة تدمج نتائج البحث العلمي لفائدة القطاعات المستعملة.	1- عدد التكوينات المنظمة. 2- عدد المشاركين والمؤسسات المشاركة.

المرجع ب 23: تساهم المؤسسة في تطوير الملكية الفكرية.
التفسير: يتعلق الأمر بالنسبة للمؤسسة بتشجيع الباحث على إنتاج عمل مستحق لبراءة الاختراع.

الرمز	المعيار	الدليل
ب 123	تتوفر المؤسسة على آلية للتشجيع على إنتاج براءات الاختراع.	1- الآلية الموضوعة. 2- عدد براءات الاختراع.

المرجع ب 33: تسهّل المؤسسة إنشاء واحتضان مؤسسات ذات علاقة بالبحث العلمي.
التفسير: يتعلق الأمر بالنسبة للمؤسسة بوضع الميكانيزمات التي تسمح بإنشاء مؤسسات صغيرة من طرف الباحثين.

الرمز	المعيار	الدليل
ب 133	توفر المؤسسة لصالح طلبتها وباحثيها آلية تشجع المقاولة.	1- وجود تكوين مناسب. 2- الوسائل المتاحة لرواد المشاريع.

المرجع ب 43: تحرص المؤسسة على نشر الثقافة العلمية.
التفسير: يتعلق الأمر بالنسبة للمؤسسة بفتح الثقافة العلمية أمام الجمهور العام.

الرمز	المعيار	الدليل
ب 143	تفتح المؤسسة أمام الجمهور.	1- عدد التظاهرات المنظمة. 2- عدد المشاركات الخارجية (للمؤسسة) في الصالونات وفي التظاهرات الأخرى.

خاتمة:

إنطلاقا مما سبق، يمكننا استخلاص النتيجة الأساسية المتمثلة في أن ضمان جودة ميدان البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي، على ضوء النظام المرجعي الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي، يفرض على هذه المؤسسات الالتزام بالضرورة بالمعايير المتضمنة في المجالات الثلاثة التالية:

- **المجال الأول: تنظيم وهيكلة وتطوير البحث العلمي،** حيث يتعلق الأمر بالنسبة لمؤسسة التعليم العالي بإنشاء الأجهزة المكلفة بتطوير البحث العلمي، من خلال النظر في مدى تحديدها للأولويات في مجال البحث العلمي، ومدى توفيرها للوسائل المناسبة له، ومدى إنشاء هيئات قيادته ومتابعته، ومدى وضعها خطة للتقييم الداخلي، ومدى استجابة البحث العلمي لاحتياجات محيطها، ومدى توفرها على الظروف المناسبة والمحفزة على البحث العلمي، ومدى انتهاجها سياسة تكوين على البحث العلمي وبواسطته، ومدى تسهيلها الوصول إلى المصادر الوثائقية اللازمة للبحث العلمي، ومدى اهتمامها بالتطورات المنهجية والعلمية والتكنولوجية.

- **المجال الثاني: العلاقات والشركاء العلميون،** إذ يتعلق الأمر بالنسبة لمؤسسة التعليم العالي بتحديد كيفيات الشراكة بينها وبين مختلف الشركاء، من خلال النظر في مدى حرصها على تضافر نشاطات البحث العلمي، ومدى انتهاجها إستراتيجية شراكات تفضيلية في مجال البحث العلمي على الصعيد الجهوي والوطني والدولي، ومدى توفرها على سياسة للتعريف بإنتاجها العلمي ونشره.

- **المجال الثالث: تثمين البحث العلمي،** إذ يعني الأمر بالنسبة لمؤسسة التعليم العالي وضع ميكانيزمات تشجع على تثمين البحث العلمي، من خلال النظر في مدى انتهاجها سياسة لتثمين نتائج البحث العلمي ونقلها، ومدى إسهامها في تطوير الملكية الفكرية، ومدى تسهيلها إنشاء واحتضان مؤسسات ذات علاقة بالبحث العلمي، ومدى حرصها على نشر الثقافة العلمية لدى الجمهور.

الهوامش:

[1]- فريد راغب النجار، **إدارة الجامعات بالجودة الشاملة**، القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 1999، ص. 73.
[2]- فاروق عبده فليه وأحمد عبد الفتاح الزكي، **معجم مصطلحات التربية لفظا واصطلاحا**، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2004، ص. 152.
[3]- سلامه عبد العظيم حسين، **الاعتماد وضمان الجودة في التعليم**، القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 2005، ص. 15.
[4]- علي براجل، **المواقف المعوقة في رفع مستوى الجودة في التعليم العالي: الجزائر نموذجا**، بحوث المؤتمر التربوي الخامس حول جودة التعليم الجامعي، كلية التربية، جامعة البحرين، 11-13 أفريل 2005، ص ص. 497-509.
[5]- جمال داود سلمان وعمار عصام السامرائي، **التحديات التي تواجه متطلبات الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم الجامعي في الجامعات الخاصة**، بحوث المؤتمر العربي الدولي الأول لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الزرقاء، الأردن، 10-12 ماي 2011، ص ص. 1181-1190.
[6]- أحمد الخطيب ورداح الخطيب، **الاعتماد وضبط الجودة في الجامعات العربية: نموذج مقترح**، إربد: عالم الكتب الحديث، 2010، ص. 45.
[7]- يوسف حجيم الطائي ومحمد عاصي العجيلي وليث علي الحكيم، **نظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية**، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009، ص. 248.
[8]- Edward Sallis, **Total Quality Management in Education**, 3rd Ed., London: Kogan Page, 2002, p. 17.
[9]- Loc.cit.
[10]- جمال داود سلمان وعمار عصام السامرائي، **مرجع سابق**، ص ص. 1181-1190.
[11]- أحمد الخطيب ورداح الخطيب، **مرجع سابق**، ص. 36.
[12]- اليونسكو، **وثيقة عمل المؤتمر العالمي للتعليم العالي بعنوان "التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين: الرؤية والعمل" بباريس 5-9 أكتوبر 1998**، باريس: منشورات اليونسكو، أوت 1998، ص. 38.
[13]- Yin Cheong Cheng, **"Quality Assurance in Education: Internal, Interface and Future"**, Quality Assurance in Education, Vol. 11, No. 4, December 2003, pp. 202-213.
[14]- كمال بداري وفارس بوباكور وعبد الكريم حرز الله، **ضمان الجودة في قطاع التعليم العالي: إعداد وإنجاح التقييم الذاتي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013، ص. 17.
[15]- اليونسكو، **مرجع سابق**، ص. 38.
[16]- Laura Bellingham, **"Quality Assurance and the Use of Subject Level Reference Points in the UK"**, Quality in Higher Education, Vol. 14, N° 3, November 2008, pp. 265-276.
[17]- Mohamed El Hadi Latreche, **Auto-évaluation et démarche qualité,** Premier Colloque international sur les enjeux de l'assurance qualité dans l'enseignement supérieur: «Année universitaire 2010-2011 généralisation de l'assurance qualité dans l'enseignement supérieur», Université 20 Août 1955, Skikda, 20 et 21 Novembre 2010, pp. 101-109.
[18]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **قرار رقم 167 مؤرخ في 31 ماي 2010 يتضمن تأسيس لجنة وطنية لتنفيذ نظام لضمان الجودة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي**، النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، السداسي الأول 2010، ص. 238.
[19]- زين الدين بروش ويوسف بركان، **مشروع تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر: الواقع والآفاق**، بحوث المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، الجامعة الخليجية، البحرين، 4 و5 أفريل 2012، ص ص. 807-814.
[20]- Commission européenne, **Améliorer la qualité de l'enseignement supérieur: Une étude du programme Tempus**, Luxembourg: Office des publications officielles des Communautés européennes, 2009, p. 37.
[21]- أشرف السعيد أحمد محمد، **الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية بين رؤية ما بعد الحداثة والرؤية الإسلامية**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2008، ص. 41.
[22]- نفس المرجع، ص. 279.
[23]- صليحة رقاد، **تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية: آفاقه ومعوقاته ـ دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2013-2014، ص. 181.
[24]- Commission européenne, **Le projet Aqi-Umed: Objectifs, mise en œuvre, résultats et diffusion**, Bruxelles, 2013, p. 34.

[25]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قرار مؤرخ في 30 أكتوبر 2016 يحدد دفتر شروط تسليم رخصة إنشاء مؤسسة خاصة للتكوين العالي**، الجريدة الرسمية، العدد 67، المؤرخة في 13 نوفمبر 2016، ص. 27.

[26]- خلية ضمان الجودة بجامعة البليدة 2، أنظر:
http://www.univ-blida2.dz زيارة بتاريخ: 22 جوان 2016 على الساعة: 14 سا: 00 د

[27]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **الندوة الوطنية للجامعات الموسعة للقطاع الاقتصادي والاجتماعي والمخصصة لتقييم تطبيق نظام ل.م.د: ملخص عن الوقائع والتوصيات**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، جانفي 2016، ص. 31.

[28]- République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique, Conférence régionale des universités de l'est, **Bilan de formation des RAQ des établissements universitaires rattachés à la CRUEst,** Mai 2013, p. 5.

[29]- كمال بداري وفارس بوباكور وعبد الكريم حرز الله، **مرجع سابق**، ص. 122.

[30]- ربحي مصطفى عليان، **البحث العلمي: أسسه، ومناهجه، وأساليبه، وإجراءاته**، عمان: بيت الأفكار الدولية، 2001، ص ص. 18-19.

[31]- عبد الله بوبطانة، **"الجامعات وتحديات المستقبل مع التركيز على المنطقة العربية"**، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، المجلد 19، العدد 2، جويلية – سبتمبر 1988، ص ص. 93-112.

[32]- حسن شحاتة، **البحوث العلمية والتربوية بين النظرية والتطبيق**، القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، 2001، ص. 61.

[33]- إبراهيم بدران، **"حول اقتصاديات التعليم العالي ودور الجامعات الخاصة: الأردن أنموذجا"**، مجلة ذوات، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، العدد 12، 2015، ص ص. 42-56.

[34]- العياشي زرزار وكريمة غياد، **إمكانية استعمال ال Benchmarking في تجويد التعليم العالي**، بحوث المؤتمر العربي الدولي الثالث لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الزيتونة، الأردن، 2-4 أفريل 2013، ص ص. 235-245.

[35]- نجم عبود نجم، **إدارة الجودة الشاملة في الجامعات**، بحوث الملتقى الدولي الأول حول رهانات ضمان الجودة في التعليم العالي: السنة الجامعية 2010-2011 سنة تعميم ضمان الجودة في التعليم العالي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 20 و21 نوفمبر 2010، ص ص. 41-61.

[36]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي، **المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي**، الجزائر، 2016.